



The effect of non-equity financing structure on the profitability of commercial banks

Applied study of sample from Iraqi Commercial Banks for the period from (2014-2022)

Researchers: Assist.Lec. Abdullah Mhaimeed Hawas⁽¹⁾, Assist.Lec. Kamel Mmdoh Kamel⁽²⁾, Assist.Lec. Ehsan Fadhil Mohammed⁽³⁾

(2) University of Tikrit, Presidency of Tikrit University

(2), (3) University of Tikrit, College of Administrations & Economics

(1) abdullah.m.2021@tu.edu.iq, (2) Kamell20@tu.edu.iq, (3) Ehsan.f.muhammad@tu.edu.iq

Key words:

Non-equity financing structure, Deposits, non-deposits, profitability, Iraqi commercial banks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 27 Nov. 2023

Accepted 04 Dec. 2023

Available online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq



*Corresponding authors:

Abdullah Mhaimeed Hawas

Kamel Mmdoh Kamel

Ehsan Fadhil Mohammed

University of Tikrit, Presidency of Tikrit University
& College of Administrations & Economics



Abstract:

This study aimed to determine the extent of the impact of non-equity financing represented by (deposit sources of financing, non-deposit financing sources) on the profitability of banks represented by ratios (return on investments, net income margin ratio), as it is an important ratio in evaluating profitability, and to achieve this goal, the study addressed with a content analysis method for the annual financial statements of Iraqi banks for the period from 2014 to 2022, and correlation and regression models were used in the statistical program (SPSS) to examine the relationship and impact between the dimensions, The study concluded that there is a significant and relationship and impact of the non-equity financing structure in all its dimensions on banks' profitability ratio, and the impact was significant, ranged between positive and negative, The study recommended the need for Iraqi commercial banks to invest the non-equity financing structure represented by deposits and non-deposits in terms compatible with their maturities in order to achieve returns and improve profitability rates and not to leave these sources disabled in the banks of the study sample with taking into account the liquidity ratios.

تأثير هيكل التمويل غير الممتلك في ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للفترة (2014-2022)

م.م. حسان فاضل محمد

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

Ehsan.f.muhammad@tu.edu.iq

م.م. كامل ممدوح كامل

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

Kamell20@tu.edu.iq

م.م. عبدالله محيىد حواس

جامعة تكريت

رئاسة جامعة تكريت

abdullah.m.2021@tu.edu.iq

المستخلص

هدف البحث الى معرفة مدى تأثير هيكل التمويل غير الممتلك المتمثل بـ(مصادر تمويل الودائع، مصادر التمويل غير الودائعية) في ربحية المصارف المتمثلة بمؤشرات (العائد على الاستثمارات، نسبة هامش صافي الدخل) باعتبارها مؤشرات مهمة في تقييم الربحية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تناولت الدراسة أسلوب تحليل محتوى للقوائم المالية السنوية للبنوك العراقية وللفترة من 2014 – 2022، وتم استخدام نماذج الارتباط والانحدار في البرنامج الإحصائي (SPSS) لفحص العلاقة والتأثير بين الأبعاد، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وتأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لهيكل التمويل غير الممتلك بكافة أبعاده في مؤشرات الربحية للبنوك، وكان التأثير معنوي يتفاوت بين الموجب والسالب، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية العراقية باستثمار هيكل التمويل غير الممتلك المتمثلة بالودائع وغير الودائع في آجال تتوافق مع استحقاقاتها وذلك بهدف تحقيق العوائد وتحسين نسب الربحية وعدم ترك هذه المصادر معطلة في المصارف عينة الدراسة مع مراعاة نسب السيولة عند الاستثمار، وضرورة ترتيب أفضلية مصادر التمويل ولاسيما غير الودائعية منها لاختيار المصدر الأكثر فائدة والأقل كلفة للبنك التجاري.

الكلمات المفتاحية: هيكل التمويل غير الممتلك، الودائع، غير الودائعية، الربحية، المصارف التجارية العراقية.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث:

أولاً: المقدمة:

جميع أنواع المصارف هي ركائز أي نظام مصرفي وركيزة مهمة للأنشطة الاقتصادية في أي بلد في العالم، والمصارف التجارية هي مؤسسات مالية تعمل في مجال الائتمان وتسمى أحياناً بنوك الودائع، وأهم ما يميزها عن المصارف الأخرى أنها تقبل الودائع تحت الطلب والودائع الجارية وغيرها من الودائع الأخرى، باختصار إن وظيفة البنك التجاري هي قبول جميع أنواع الودائع (تعبئة الادخارات) ويتم استثمار جزء كبير من هذه الودائع في شكل قروض واستثمارات، لذلك تحتاج المصارف دائماً إلى توليفة من مصادر التمويل المتنوعة، ولهذا يعد موضوع مصادر تمويل الودائع وغير الودائعية (الأخرى) أحد الموضوعات المهمة، نظراً لأن المصارف تعتمد بشكل أساسي على الأموال الخارجية كمصادر للتمويل، فقد تتقلب الودائع أحياناً بسبب عمليات السحب والظروف الاقتصادية والأزمات الطارئة، وبالتالي يؤدي إلى انحسار مصادر تمويلها والتي تؤثر بشكل كبير على ربحيتها وسيولتها ومما ينعكس بشكل سلبي على الأداء المالي لها، من ناحية أخرى، الودائع ليست مرنة لأن البنك لا يستطيع التحكم في حجم المبلغ المستلم منها ولا يعرف متى يتم ايداع مبلغ الوديعة ولا يعرف مقدار ووقت السحب منها في المستقبل القريب، وقد تحتاج

المصارف بشكل عاجل إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة وبديلة يُمكنها من تلبية احتياجاتها من الأموال لسد النقص واستثمار الفرص السانحة في السوق وبالتالي يؤدي التنوع في هذه المصادر إلى تحسين ربحية المصارف، وهي تختلف عن الودائع في كثير من الجوانب والتي سيتم توضيحها في هذا البحث المتكون من المبحث الأول الذي يشمل الاطار العام للبحث، في حين تناول المبحث الثاني الاطار النظري للمتغيرات، اما المبحث الثالث فتضمن التحليل المالي واثبات الفرضيات.

ثانياً: مشكلة البحث:

في السنوات الأخيرة، شهدنا التطور السريع المستمر للتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم وفي جميع مجالات الحياة، لذلك تجد المصارف التجارية نفسها مجبرة على إعادة هيكلة أنشطتها للتكيف مع هذه التغييرات. نظراً لأن المصارف التجارية تبحث عن تقنيات جديدة ومبتكرة، فإن المصارف تكافح لترتيب مصادر تمويلها لتمكينها من مواجهة نقص السيولة والتدفق النقدي، لذلك يجب على المصارف تكوين مزيج من هيكل تمويلي غير ممتلك يساعد على رفع الربحية، يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل هناك علاقة ارتباط بين هيكل التمويل غير الممتلك على الربحية للبنوك التجارية؟
2. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر تمويل الودائع على الربحية؟
3. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر التمويل غير الودائية على الربحية؟
4. هل هناك تأثير بين هيكل التمويل غير الممتلك على الربحية للبنوك التجارية؟

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح واكتساب فهم دقيق وواسع لهيكل التمويل غير الممتلك المتمثل بمصادر (الودائية وغير الودائية) وفعاليتها في تحسين الربحية للبنوك التجارية (عينة البحث).
2. إبلاغ إدارة البنك والمسؤولين بضرورة تنوع مصادر التمويل للبنوك التجارية، والسعي لتشغيل هذه المصادر بدلاً من التباطؤ، وتحقيق التطوير المنهجي لضمان نزاهة واستدامة إدارة البنك ورفع مستويات الربحية مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي.
3. إيجاد العلاقة بين هيكل التمويل غير الممتلك وربحية المصارف التجارية عينة الدراسة.
4. تحديد طبيعة التأثير بين هيكل التمويل غير الممتلك ككل وربحية المصارف التجارية عينة الدراسة.

رابعاً: أهمية البحث:

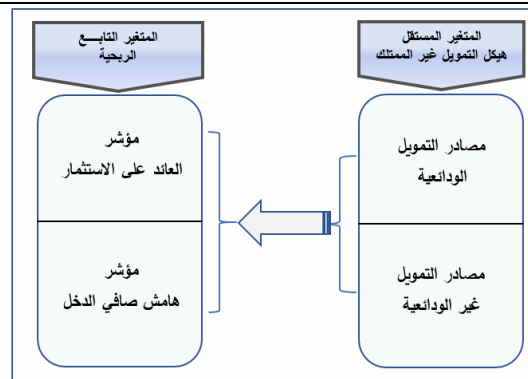
تكمن أهمية هذا البحث في طبيعة الموضوع الذي نعمل عليه لأنه يمس أحد الموضوعات المهمة وهو عصب حيوي لأي بنك تجاري في العالم. وتنعكس أهميتها في توضيح الوسائل والأساليب التي يمكن أن تستخدمها إدارة المصارف التجارية في عملية إدارة مصادر التمويل غير المملوكة، وهو ما ينعكس في أداء المصارف التجارية. وبيان السلبيات والإيجابيات والمشاكل التي قد تواجه المصارف عندما تلجأ إلى هيكل التمويل غير المملوكة.

خامساً: مجتمع وعينة البحث:

يمثل مجال البحث الحالي قطاع المصارف، لأن بيانات هذا القطاع تكون ملائمة مع موضوع البحث، أما المجتمع فيمثل المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، نظراً لتوافر المعاملات والتبادل النشط في هذا السوق تم اختيار العينة عشوائياً وتشمل (مصرف بغداد، بنك الاستثمار العراقي، بنك الخليج)، في حين غطت فترة المشاهدات (9) سنوات لهذه المصارف الثلاثة لتشمل من عام 2014 الى 2022، سيغطي هذا أحدث البيانات لهذه المصارف.

سادساً: مخطط البحث:

يقدم مقترح البحث مخططاً منطقياً لمسار البحث الحالي والاتجاه الذي سيختبره الباحثين، وهو شرح لموضوع البحث وتحليل للعلاقة السببية بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج. كما هو مبين في الشكل (1).



الشكل (1) المخطط الافتراضي للبحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين.

سابعاً: فرضيات البحث:

- تضمنت هذه الدراسة عدة فرضيات رئيسية وفرضيات فرعية على النحو التالي:
- الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ارتباط بين هيكل التمويل غير الممتلك ككل مع مؤشرات الربحية. ويتفرع عنها فرضيتين الآتيتين:
الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ارتباط بين هيكل التمويل غير الممتلك مع مؤشر العائد على الاستثمار.
الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ارتباط بين هيكل التمويل غير الممتلك مع مؤشر هامش صافي الدخل.
 - الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر تمويل الودائع في الربحية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:
الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر تمويل الودائع في مؤشر العائد على الاستثمار.
الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر تمويل الودائع في مؤشر هامش صافي الدخل.

3. الفرضية الرئيسية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر التمويل غير الوداعية في الربحية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:
الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر التمويل غير الوداعية في مؤشر العائد على الاستثمار.
الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر التمويل غير الوداعية في مؤشر هامش صافي الدخل.
4. الفرضية الرئيسية الرابعة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لهيكل التمويل غير الممتمك في مؤشرات الربحية.

المبحث الثاني: التأطير النظري:

المحور الأول: التأطير النظري لهيكل التمويل غير الممتمك:

أولاً: مفهوم الهيكل التمويلي:

يعرف الهيكل التمويلي على أنه مزيج من حقوق الملكية والديون المالية (بما في ذلك الديون طويلة الأجل) (فهد، 2022: 220). كما يُعرف بالهيكل الذي يتعامل مع كيفية تمويل أصول أو استثمارات جميع المصارف التجارية. ويتم تمثيل ذلك على الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للبنك، مما يعني أن جزء الديون وحقوق المساهمين في الميزانية يظهر طريقة التمويل التي تستخدمها المصارف. بمعنى آخر، تمثل هياكل التمويل أنواع التمويل المختلفة المتاحة من مصادر متعددة سواء (ملكية، اقتراض، مصادر قصيرة الأجل، طويلة الأجل، وغيرها) (بوربيعة، 2012: 21).

ويرى الباحثين أن هيكل التمويل يشير إلى مجموعة من مصادر التمويل المتعددة المكونة من الملكية والودائع والمصادر غير الوداعية التي تقوم المصارف التجارية عن طريقها بتمويل أصولها واستثماراتها وتضمن استمراريته.

ثانياً: مصادر تمويل الودائع:

تعمل المصارف بشكل رئيسي على الودائع، فالقطاع المصرفي هو القطاع الوحيد الذي يعتمد على أموال الآخرين للاستثمار، لذلك تعد الودائع شريان الحياة للقطاعات المصرفية لأن البنك الذي لديه أكبر حصة من الودائع هو الذي يمتلك القدرة على منافسة المصارف الأخرى والحصول على ميزة تنافسية جيدة (سعيد وطاهر، 2020: 204). يشير مصطلح الودائع إلى اتفاق بين المودع والبنك، إذ يقوم العميل بإيداع مبلغ معين من المال في البنك ويلتزم البنك بإعادة الأموال عند الطلب أو خلال فترة زمنية معينة، ودفع الفوائد المستحقة على الودائع، وهي سرية للغاية لأنها توضح الوضع المالي للزبائن، وعادة يحصلون الزبائن المودعين على المزايا والمنافع وهناك أنواع متعددة من الودائع وحسب طبيعتها ومنها: (محيميد، 2021: 70)

1. الودائع الجارية (حين الطلب) (Current Accounts (Demand Deposits).
2. الودائع الثابتة (الودائع لأجل) (Fixed Deposits (Time Deposits).
3. ودائع التوفير (Saving Deposits).
4. الودائع الأخرى (Other Deposits).

ثالثاً: مصادر التمويل غير الوداعية:

إن التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، فضلاً عن توسع أنشطة الأسواق المالية العالمية وظهور مؤسسات مالية جديدة ومتنوعة، أتاحت مجالات جديدة للبنوك والمؤسسات الأخرى للحصول على التمويل اللازم إذا سمحت الظروف بذلك. بالإضافة إلى أنها تناسب الشروط الخاصة للبنك، فإن عملية إيجاد مصادر أخرى للأموال تسمى إدارة المطلوبات، ويشمل ذلك الحصول على الأموال من المؤسسات المالية الأخرى بأشكال مختلفة مثل القروض وشهادات الإيداع وغيرها، ويأتي جزء من مصادر الأموال غير الوداعية من داخل البنك، مثل تأمين الاستثمار أو استخدام الاحتياطات والأرباح المحتجزة وغيرها، بينما يأتي الجزء الآخر وهو الأكبر من خارج البنك مثل الاقتراض. وتختلف هذه المصادر عن الودائع في عدة جوانب أهمها: (شويش، 2019: 185)

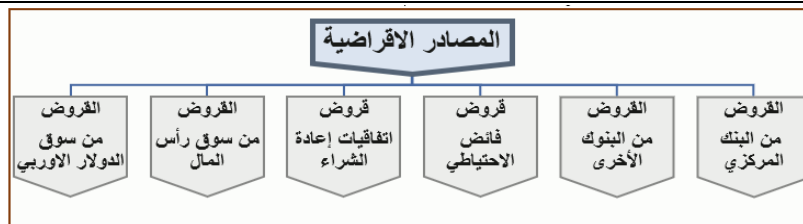
1. توجد عدة أنواع من هذه المصادر مجانية، أي لا تدفع المصارف عليها أي فوائد.
2. بعض هذه المصادر لا تخضع لرقابة البنك المركزي.
3. أسعار فائدة منخفضة على جميع أنواع القروض.

ويمكن للباحثين تعريف مصادر التمويل غير الوداعية بأنها: مصادر الأموال التي تلجأ إليها المصارف التجارية، وتتمثل بجميع البنود (المطلوبات) الموجودة في الجانب الأيسر من الميزانية باستثناء الودائع، والتي يمكن للبنوك التجارية استثمارها بأجل استحقاق مختلفة للاستفادة من الموارد المتاحة، واقتناص الفرص نظراً لأرباحها الجيدة والمنخفضة التكلفة، كما يتم تحديد أسعار الفائدة لهذه الأموال بالاتفاق بين الطرفين.

ثانياً: أنواع مصادر التمويل غير الوداعية:

توجد أنواع عديدة وكثيرة من مصادر التمويل غير الوداعية التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:
المجموعة الأولى: مصادر الأموال المقترضة.
المجموعة الثانية: مصادر أخرى متنوعة.

أ. مصادر الأموال المقترضة Borrowed Money:



الشكل (2) المصادر الاقتراضية للبنوك التجارية

المصدر: عبدالله محييد حواس. (2021). مصادر التمويل غير الوداعية وأثرها في الاداء المالي- عينة من المصارف التجارية الاردنية رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية، لبنان.

1. الاقتراض من البنك المركزي Borrowed From Central Bank: لن تقترض المصارف التجارية من البنك المركزي إلا في حالة الضرورة، لأن البنك المركزي هو المقرض والملاذ الأخير للبنوك التجارية، وطريقة اقتراض الأموال تكون إما عن طريق القروض والسلف أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية (Dahham, et.al., 2019:10).

2. الاقتراض من المصارف التجارية Borrowed From Commercial Banks: تقترض المصارف التجارية أحياناً من بعضها البعض لتلبية احتياجاتها التمويلية الخاصة، لكنها مترددة بشأن طريقة الاقتراض هذه لأن الاقتراض من المصارف الأخرى قد ينطوي على أوجه قصور في البنك المقترض (أي نقاط ضعفه) (الموسوي، 2010: 51).
3. قروض فائض الاحتياطي (الالزامي) Reserve surplus loans: تقوم المصارف التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائعها في حسابات البنك المركزي، ولكي تستفيد المصارف المعنية من أصولها النقدية الفائضة، يسمح البنك المركزي باستخدام هذه الفوائض في الإقراض (شويش، 2019: 187).
4. اتفاقيات إعادة الشراء Repurchase Agreement: يتم تعريفه على أنه بيع الأصول أو الأوراق المالية عالية السيولة مع الوعد بشرائها من المشتري في التاريخ والسعر المحدد في العقد (الشبيلي، 2012: 4).
5. القروض من سوق رأس المال Borrowed From Capital Market: وتعد المصارف التجارية مثل هذه القروض طويلة الأجل لدعم رؤوس أموالها وتعزيز قدراتها الاستثمارية (نجار، 2013: 52).
6. القروض من سوق الدولار الأوربي (اليورو دولار) Borrowed (Eurodollar Market) From European dollar market: يتكون سوق اليورو دولار من ودائع الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية المحتفظ بها في المصارف الأوروبية (أي خارج الولايات المتحدة)، باستثناء عملة البلد المضيف (الجنابي، 2015: 107).

ب. مصادر أخرى متنوعة Another different types of sources



الشكل (3) مصادر التمويل غير الوداعية "عدا مصادر الاقتراض"

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين.

1. شهادات الإيداع القابلة للتداول: Negotiable Certificate Of Deposits (CDs): وتعرف بأنها شهادة تصدرها المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى للحصول على الموارد المالية، وتكون فئاتها محددة وذات سيولة قوية (Mishkin, 2007: 221).
2. الاستثمار بالأوراق المالية الناتجة عن التوريق "التسنيذ" Investment in securities resulting from Securitized: إنه نقل ملكية الأصول من المالكين الأصليين إلى كيان قانوني خاص يقوم بعد ذلك بإصدار أوراق مالية مدعومة بتلك الأصول (البناء وحמיד، 2020: 205).

3. إصدار الأوراق التجارية Issuance Commercial Papers: الأوراق التجارية هي قرض قصير الأجل غير مضمون تصدره مؤسسات مالية وغير مالية لتلبية احتياجاتها التمويلية قصيرة الأجل، وعادة ما تصدرها المصارف التجارية ذات السمعة الطيبة والمكانة الائتمانية (Frederic & Stanley, 2012:268).
4. التأمينات والضمانات لدى المصارف التجارية: تفرض المصارف التجارية رسوم التأمين على العملاء لأغراض مختلفة مقابل إتاحة الفرصة لهم لتقديم خدمات معينة للعملاء. وتصنف هذه السياسات على أنها ودائع مقيدة لأنه قد يتم الاحتفاظ بها لدى البنك لفترة أطول وبمبالغ أكبر. ويمكن للبنوك استخدامها كمصدر للتمويل خلال مدة بقائها. كما تعتبر أيضاً مورداً غير مكلف ويمكن أن يحقق عوائد جيدة إذا تم استثماره بشكل صحيح.
5. المستحقات على المصارف التجارية: ويشير إلى الرصيد المتراكم في المصارف التجارية بسبب الذمم الدائنة، والذي لم يتم دفعه فعلياً للمدين لأسباب مختلفة. وهناك أنواع عديدة من هذه المستحقات، وأرصدها هي كما يلي: في فترات معينة تكون المبالغ كبيرة، مثل الضرائب المستحقة والأجور غير المدفوعة والمصروفات المستحقة وغير المدفوعة وغيرها (حواس)، (2021: 58).
6. الصكوك والحوالات والكمبيالات المسحوبة على البنك: يقوم البنك التجاري بسحب الأوراق أو التحويلات أو الشهادات لصالح أطراف أخرى. وبناءً على طلب العميل، سيتم تعليق مبلغ هذه الأوراق المالية في المصارف التجارية لفترات متفاوتة حتى يتم إخطار المستفيدين بودائعهم بغض النظر عن مواقعهم، وقد تستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً بين تنظيم السندات وإصدارها. أو إذا تم إيداع كمبيالة أو تحويل أو أي كمبيالة وغيرها في حساب المستفيد، يجوز أن يكون للمستفيد حساب آخر في أحد المصارف التجارية، مما يعني أن رصيده يبقى دائماً ويمكن السحب واستثمار هذه المبالغ طالما المبالغ في البنك التجاري.
7. الإيرادات المستلمة مقدماً: ويشمل المبالغ المتعلقة بالفترة المالية أو الفترة المحاسبية القادمة، مع تسجيل القيود الختامية كإيرادات مستلمة مقدماً يمكن استثمارها إلى العام التالي (المالكي، 2019: 9).
8. مخصصات الاندثار: ويشير معنى الاندثار عن انخفاض قيمة بعض أصول البنك التجاري بسبب انخفاض المنافع الاقتصادية بسبب الاستخدام أو الوقت، وسيتم الاحتفاظ بالمبلغ المخصص حتى يتم استخدامه لشراء أصول جديدة أو تخصيصها لأي غرض آخر، وبالتالي يمكن للبنوك التجارية الاستفادة من هذه المبالغ واستثمارها خلال فترة الاحتفاظ بها (الزبيدي، 2006: 301).
9. حسابات دائنة أخرى متنوعة: أي بنود أخرى تمثل التزامات البنك التجاري وأي أرصدة دائنة مختلفة لأي فترة مالية مثل: (الاستقطاعات لحساب جهات أخرى... الخ).

المحور الثاني: التأطير النظري للربحية:

أولاً: الربحية:

تعد نسبة الربحية من أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية لأنها تظهر أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح، حيث أن الربحية هي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى

المصارف إلى تحقيقها، ولتحقيق ذلك فالهدف يجب أن يضمن بقاء واستدامة قدرة البنك على الحصول على صافي الأموال الاستثمارية.

يتم تعريف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها الأعمال التجارية والاستثمارات التي تساهم في تحقيق تلك الأرباح (Edson, 2015: 14)، الربحية هي هدف المنشأة ومقياس يتم من خلاله تقييم أدائها إما على مستوى الوحدة الإجمالي أو على مستوى الوحدة الفرعية. يتم قياس الربحية من خلال العلاقة بين الربح والمبيعات أو العلاقة بين الربح ومساهمة الاستثمار (الأصول أو حقوق الملكية) التي يساهم فيها (الحسين وحمدان، 2016: 82)، يعتبر مؤشر الربحية من أهم مؤشرات إدارة المصارف التجارية، فهو يعكس عملية اتخاذ الإدارة للقرارات ويعتبر معياراً لتقييم الوضع المالي للبنك، (Innocent, et.al., 2013: 107) ومن أهم المؤشرات ما يأتي:

1. العائد على الاستثمار Return on Investment (ROI): وتعتبر من مقاييس الأداء الأساسية المقدمة على شكل نسب محاسبية (محمد وفارس، 2023: 22)، حيث يتم الحصول على بياناتها من القوائم المالية المحاسبية لتكوين العلاقة بين الأموال المستثمرة ومعدل العائد الناتج عن تلك الأموال المستثمرة (محمد وفارس، 2023: 20) ومن خلال تحليل هذه النسبة، ويمكننا معرفة الوظائف الأساسية الثلاث التي تتلخص فيها، وهي: إدارة هوامش الربح، وحساب معدل دوران الأصول المتداولة، وأخيراً تأثير المبيعات على السوق. ويعتبر العائد على الاستثمار مؤشر الأداء الأكثر اعتماداً على الأرباح المحاسبية، فهو يمثل درجة مساهمة الأصول في تحقيق الأرباح، وهو مقياس لربحية الوحدة الاقتصادية نسبة إلى إجمالي أصول الوحدة. يقيس مدى كفاءة المديرين في استخدام أصول الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأرباح (الصبيحي، 2019: 103) ويتم حسابه بناءً على المعادلة التالية: (عمر وفرج، 2023: 166)

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{مجموع الأموال المستثمرة}}{\text{الأرباح الصافية}}$$

2. نسبة هامش صافي الدخل (MI): ويبين نتائج كفاءة التحكم في التكاليف. ويقاس هذا المؤشر صافي الربح المحقق بالدينار من إجمالي الإيرادات. يقيس المؤشر أيضاً قدرة البنك على مراقبة النفقات والتحكم فيها وخفض الضرائب، حيث يساوي هامش الربح الصافي إجمالي الإيرادات مطروحاً منها النفقات (خليل، 2021: 71) باستخدام المعادلة التالية: (الزعيبي، 2019: 29)

$$\text{هامش صافي الدخل} = \frac{\text{مجموع الإيرادات}}{\text{صافي الدخل}}$$

المبحث الثالث: الجانب العملي:

أولاً: الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

وتم تحليل البيانات وصفيًا باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) بهدف استنتاج الوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك القيم الأعلى والأدنى، ومن ثم قسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي للحصول على معامل التباين.

الجدول (1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات المستقلة والتابعة

المتغيرات	الأبعاد	الوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)	معامل الاختلاف	أقل قيمة (Minimum)	أعلى قيمة (Maximum)
المتغير المستقل	1. مصادر الأموال الوداعية	101922613.33	123269718.127	1.209444245	4955512	358155000
	2. مصادر الأموال غير الوداعية	716234665.64	918441629.445	1.282319432	39445139	2449621000
المتغير التابع	1. نسبة العائد على الاستثمار	0.013750	0.0046683	0.339512727	0.0010	0.0200
	2. نسبة هامش صافي الربح	0.100222	0.0383623	0.382773243	0.0060	0.1690

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

- ويبين الجدول (1) بشكل عام أنه من بين هذه المصادر للمتغير المستقل، فإن مصدر أموال الودائع هو الأقل تشتتاً وتبايناً للمتغيرات المستقلة، وقيمتها (1.20)، وهذا يدل على أن تشتت مبالغ الودائع في العينة هو الأقل، أما التشتت والتباين الأعلى في العينة وجد في مصادر الأموال غير الوداعية وتبلغ قيمته (1.28) مما يدل على أن هذا المصدر يرتبط ببنود كثيرة ومتعددة ويتميز بعدم التناسق من فترة إلى أخرى، حيث أن زيادة معامل التباين يدل على التشتت والاختلاف في قيمة هيكل التمويل غير الممتلك لعينة الدراسة.

- ويبين الجدول (1) بشكل عام بالنسبة للمؤشرات المتغير التابع، فإن معامل الاختلاف لنسبة العائد على الاستثمار قد بلغت (0.339) ونسبة هامش صافي الدخل بلغت (0.382)، وتبين هذه القيم أن التشتت والاختلاف وعلى الرغم من جودة إلا أنها منخفضة للمؤشرات المتغير التابع وهذا يعني بأنها قيمها تتميز بالاتساق والانتظام بين فترة وأخرى.

- بالنسبة للأوساط الحسابية للمتغير المستقل فيلاحظ من الجدول (1) أن قيم الوسط الحسابي لمصادر الأموال الوداعية قد بلغ (101922613)، وقيم الوسط الحسابي لمصادر الأموال غير الوداعية (716234665) وبعد المقارنة بينهما يدل اعتماد المصارف التجارية على مصادر الأموال غير الوداعية بنسبة كبيرة كمصدر للتمويل غير الممتلك، إلا أن هذه القيمة قد تتأثر بقيمة الانحراف المعياري البالغة (918441629) وهذا يدل على وجود تشتت في القيم بدليل أن قيمة معامل الاختلاف هي (1.28)، ويؤكد هذا الكلام أن أدنى قيمة للأموال غير الوداعية قد بلغت (39445139)، وأعلى قيمة بلغت (2449621000) مما يظهر الفارق الكبير في قيم مصادر التمويل غير الوداعية.

ثانياً: اختبار فرضيات العلاقة:

باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) تم التوصل إلى نتائج العلاقة بين كل مصادر التمويل غير الممتلكة ككل مع مؤشرات الربحية ببعديها نسبة العائد على الاستثمار ونسبة هامش صافي الربح، والجدول (2) يظهر معاملات الارتباط بين هذه الأبعاد.

الجدول (2) اختبار (بيرسون) لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع	نسبة العائد على الاستثمار (ROI)		نسبة هامش صافي الربح (MI)	
		(Sig.)	Pearson Correlation	(Sig.)	Pearson Correlation
مصادر الأموال الوداعية		0.000	0.544**	0.001	0.662**
مصادر الأموال غير الوداعية		0.000	-0.605**	0.000	-0.488**
مجموع المصادر غير الممتلكة		0.000	-0.577**	0.000	-0.577**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

وكما يتبين من الجدول (2) فإنه في مصفوفة علاقة مؤشر الربحية يوجد ارتباط معنوي بين إجمالي مصادر التمويل غير المملوكة ومؤشرات الربحية، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل متغير، وجد أعلى ارتباط هو هامش صافي الربح مع مصادر تمويل الودائع، بمعامل الارتباط هو (0.662)، الدلالة (0.001)، وأعلى ارتباط لنسبة عائد الاستثمار مع مصادر التمويل غير الودائية، بمعامل الارتباط هو (-0.605)، والأهمية هي (0.000). وكان للعائد على الاستثمار أقل ارتباط مع مصدر أموال الودائع، حيث بلغ معامل ارتباط (0.544) ومعنوية (0.000)، في حين أن هامش صافي الربح لديه أقل ارتباط سلبي مع مصدر أموال غير الودائية. بمعامل الارتباط هو (-0.488) والدلالة هي (0.000). وبناء على اختبار بيرسون والتحليلات السابقة "تم قبول فرضية البحث الرئيسية الأولى" بوجود علاقة بين المتغيرات الدراسة.

ثالثاً: اختبار فرضيات التأثير:

وبناءً على المتغيرات المستقلة المتمثلة بمقياس قنوات التمويل غير المملوكة، تم تقدير معادلة الانحدار لمتغيرات البحث التي تعتمد على مؤشرات الربحية. ويعطي الجدول (3) القيم التقديرية لنموذج الانحدار البسيط لانحدار كل بعد من أبعاد المتغير التابع مع اعتبار مصدر أموال الودائع هو المتغير المستقل، بهدف إثبات الفرضية الرئيسية الثانية.

الجدول (3) اختبار التأثير مصادر تمويل الودائع في نسب المتغيرات التابعة

المتغير التابع	R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	قيمة (F) (Sig.)	β_0	معامل الانحدار (β)	الحد الثابت (T) (Sig.)
العائد على الاستثمار	0.541	0.290	0.272	14.09 (0.001)	0.016	2.340	3.760 (0.001)
هامش صافي الربح	0.622	0.390	0.369	21.480 (0.000)	0.122	2.210	4.630 (0.000)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ومن خلال الجدول (3) نلاحظ التالي:

- ثبات المعنوية نموذج معامل الانحدار البسيط لكل من (العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) معبراً عنه بقيمة (F) هو (14.09، 21.480) على التوالي، بمستويات الأهمية هي (0.001، 0.000) على التوالي، والقيم مستخرجة من جدول التحليل الإحصائي (ANOVA) أقل من (5%)، مما يعني أن النموذج صحيح ومعادلة الانحدار صحيحة في تقدير المتغير التابع من خلال: المتغير المستقل (مصادر تمويل الودائع).
- ومن الجدير بالذكر أن مصدر تمويل الودائع له تأثير على كل من عائد الاستثمار و هامش صافي الربح، حيث تصل الحد الثابت (T) إلى (3.760، 4.630) على التوالي، وكانت مستويات الدلالة (0.001، 0.000) وهي أقل من (5%).
- لمصدر تمويل الودائع تأثير إيجابي (طردى) على مؤشرات الربحية (ROI، MI) وكدالة لقيمة معامل انحدار بيتا (β) فهي (2.340، 2.210) على التوالي، ومستوى الأهمية هو (0.001، 0.000).
- ومن الجدير بالذكر أن معامل تحديد (R^2) لـ (العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) يصل إلى (0.290، 0.390) على التوالي، مما يعني أن المتغير المستقل المتمثل بـ (مصدر تمويل الودائع)

يفسر ما نسبة تقريباً (29%، 39%) على التوالي من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الممثلة بـ(العائد على الاستثمار، نسبة هامش صافي الربح) وخلاصة القول، تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية، وهي أن مصدر تمويل الودائع له تأثير ايجابي (طردى) على مؤشرات الربحية. ويعطي الجدول (4) القيم التقديرية لنموذج الانحدار البسيط لانحدار كل بعد من أبعاد المتغير التابع مع اعتبار مصادر التمويل غير الودائعية هو المتغير المستقل، بهدف إثبات الفرضية الرئيسية الثالثة.

الجدول (4) اختبار التأثير لمصادر التمويل غير الودائعية في نسب المتغيرات التابعة

المتغير التابع	R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	قيمة (F) (Sig.)	β_0	معامل الانحدار (β)	الحد الثابت (T) (Sig.)
العائد على الاستثمار	0.605	0.366	0.347	19.630 (0.000)	0.016	-0.5641	-4.430 (0.000)
هامش صافي الربح	0.488	0.238	0.216	10.630 (0.003)	0.116	-3.740	-3.260 (0.003)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ومن خلال الجدول (4) نلاحظ التالي:

- ثبات المعنوية لنموذج معامل الانحدار البسيط لكل من (العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) معبراً عنه بقيمة (F) هو (19.630، 10.630) على التوالي بمستويات الأهمية هي (0.000، 0.003) على التوالي، والقيم مستخرجة من جدول التحليل الإحصائي (ANOVA) أقل من (5%)، مما يعني أن النموذج صحيح ومعادلة الانحدار صحيحة في تقدير المتغير التابع من خلال: المتغير المستقل (مصادر التمويل غير الودائعية).
- ومن الجدير بالذكر أن مصادر التمويل غير الودائعية لها تأثير على كل من عائد الاستثمار و هامش صافي الربح، حيث تصل الحد الثابت (T) إلى (-4.430، -3.260) على التوالي، وكانت مستويات الدلالة (0.000، 0.003) على التوالي وهي أقل من (5%).
- لمصادر التمويل غير الودائعية تأثير سلبي (عكسي) على مؤشرات الربحية (ROI، MI) وكدالة لقيمة معامل انحدار بيتا (β) فهي (-0.5641، -3.740) على التوالي وكانت مستويات الدلالة (0.000، 0.003) على التوالي.
- ومن الجدير بالذكر أن معامل تحديد (R^2) لـ(العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) يصل إلى (0.366، 0.238) على التوالي، معنى ذلك أن المتغير المستقل المتمثل بـ(مصادر التمويل غير الودائعية) تفسر ما نسبة تقريباً (37%، 24%) على التوالي من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل بـ مؤشرات الربحية (ROI، MI).
- بناءً على ما سبق، تقبل الفرضية الرئيسية الثالثة، أي وجود تأثير معنوي سالب وذو دلالة إحصائية لمصادر التمويل غير الودائعية في مؤشرات الربحية بكافة أبعادها.
- ويعطي الجدول (5) القيم التقديرية لنموذج الانحدار البسيط لانحدار كل بعد من أبعاد المتغير التابع مع اعتبار هيكل التمويل غير الممتلك هو المتغير المستقل، بهدف إثبات الفرضية الرئيسية الرابعة.

الجدول (5) اختبار التأثير لهيكل التمويل غير الممتمك في نسب المتغيرات التابعة

المتغير التابع	R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	قيمة (F) (Sig.)	(β_0)	معامل الانحدار (β)	الحد الثابت (T) (Sig.)
العائد على الاستثمار	0.547	0.299	0.278	14.500 (0.001)	0.016	-0.250	-3.809 (0.001)
هامش صافي الربح	0.579	0.336	0.316	17.180 (0.000)	0.117	-2.180	-4.150 (0.000)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من خلال الجدول (5) نلاحظ التالي:

- ثبات المعنوية نموذج معامل الانحدار البسيط لكل من (العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) معبراً عنه بقيمة (F) هو (14.500، 17.180) على التوالي بمستويات الأهمية هي (0.001، 0.000) على التوالي، والقيم مستخرجة من جدول التحليل الإحصائي (ANOVA) أقل من (5%)، مما يعني أن النموذج صحيح ومعادلة الانحدار صحيحة في تقدير المتغير التابع من خلال: المتغير المستقل (هيكل التمويل غير الممتمك).
- ومن الجدير بالذكر أن هيكل التمويل غير الممتمك له تأثير على كل من عائد الاستثمار و هامش صافي الربح، حيث تصل الحد الثابت (T) إلى (-3.809، -4.150) على التوالي، وكانت مستويات الدلالة (0.001، 0.000) على التوالي وهي أقل من (5%).
- لهيكل التمويل غير الممتمك تأثير سلبي (عكسي) على مؤشرات الربحية (ROI، MI) وكدالة لقيمة معامل انحدار بيتا (β) فهي (-0.250، -2.180) على التوالي وبمستوى دلالة (0.001، 0.000) على التوالي.
- يلاحظ أن معامل التحديد ($Adjusted R^2$) لكل من (العائد على الاستثمار، نسبة هامش صافي الربح) بلغت قيمته (0.278، 0.316) على التوالي، معنى ذلك أن المتغير المستقل المتمثل بـ (هيكل التمويل غير الممتمك) تفسر ما نسبة تقريباً (28%، 32%) على التوالي من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل بـ (العائد على الاستثمار، نسبة هامش صافي الربح) بناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الرابعة، أي يوجد تأثير معنوي لهيكل التمويل غير الممتمك ككل في كافة مؤشرات الربحية للبنوك عينة الدراسة.

الاستنتاجات:

وأهم الاستنتاج التي تم التوصل إليها هي:

1. أظهرت النتائج أن لكل بعد من أبعاد هيكل التمويل غير الممتمك علاقة معنوي وذو دلالة إحصائية على مؤشرات ربحية بنوك عينة البحث (MI-ROI) لعينة الدراسة الحالية وهذا التأثير يتفاوت بين السالب والموجب.
2. أظهرت النتائج أن مصادر تمويل الودائع لها تأثير "إيجابي" على مؤشرات الربحية (MI-ROI)، أي أن كلما ارتفعت مبالغ الودائع ارتفعت مؤشرات الربحية والعكس صحيح، مما يشير إلى أن هذا المصدر جيد للمصارف وأن مبالغ الودائع قد تم استثمارها بالشكل الأمثل في الأصول التي تدر إيرادات جيدة وبتوقيات مناسبة ومجدولة، مما يؤثر إيجابياً على مؤشرات الربحية.

3. أظهرت نتائج الدراسة أن مصادر التمويل غير الوداعية لها تأثير "عكسي" على مؤشرات الربحية (MI-ROI) لوجود علاقة عكسية بين مصادر التمويل غير الودائع والربحية، أو قد يكون الهدف من الاقتراض هو لتسديد الالتزامات المستحقة على المصارف عينة الدراسة مما يؤدي الى خفض الربحية، وكذلك ان المصارف تحمل في عاتقها تأمينات نقدية و مخصصات واحتياطات تحتفظ بها في خزائنها دون المحاولة في استثمار هذه الاموال ومن ثم تؤثر سلبياً على مؤشرات الربحية باعتبارها أموال مجمدة غير مستثمرة.
4. الاعتماد على مصادر التمويل غير الوداعية غير كافية لتلبية احتياجات المصارف التجارية العراقية أو تواجه أزمات في بعض الأحيان، أو قد تكون هناك قيود تنظيمية أو مصرفية تحد من استخدام هذه المصادر، مثل صناديق التقاعد في بعض الدول وغيرها. لذلك تعتبر المصارف التجارية الودائع هي المصدر الرئيسي للتمويل، ويجب على المصارف أن تسعى إلى الاستثمار الأمثل في الأصول لتحقيق العوائد المخطط لها.

التوصيات:

وأهم التوصيات التي تم التوصل إليها هي:

1. ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بمحاولة تشغيل مصادر التمويل غير الوداعية على مدى فترة تتوافق مع آجالها لتحقيق العوائد وتحسين الربحية، بدلاً من ترك هذه المصادر تتجمد وتبقى معطلة في بنوك عينة الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة السيولة عند استثمار هذه الأموال.
2. ضرورة إعطاء الأولوية لمصادر التمويل غير المملوكة واختيار المصادر الأكثر فائدة والأقل تكلفة للمصارف التجارية، حيث أن واقع النظام المصرفي العراقي يتطلب من المصارف التجارية العراقية، وخاصة بنوك عينة الدراسة التنويع في استخدام المصادر التمويل بهدف خفض المخاطرة قدر المستطاع.
3. يجب على المصارف التجارية العراقية أن تسعى جاهدة لجذب مصادر التمويل المتنوعة وتشكيل هيكل تمويلي أمثل ومناسب للمصارف التجارية لزيادة الربحية والحفاظ على مؤشرات السيولة.
4. يجب تسليط الضوء من قبل الباحثين حول مصادر التمويل غير الوداعية لأنها تتضمن أموال ذات كلفة منخفضة وبعضها بدون كلفة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. أمنة بشير سعيد، و فرهاد ميكائيل طاهر. (2020). تأثير الودائع على الائتمان النقدي - دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة من 2004-2018، "بحث في مجلة". العراق / صلاح الدين: جامعة تكريت - مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16) العدد (49) ج (1).
2. أمير علي خليل الموسوي. (2010). تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي (دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والأهلية) و "رسالة ماجستير". العراق: جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.
3. امير علي خليل. (2021). مخصص خسائر القروض وتأثيره في مؤشر هامش صافي الدخل (MI) - دراسة تحليلية مقارنة بين المصارف العراقية والاردنية للمدة (2005-2019). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء.

4. بسام الحسين، و مأمون حمدان. (2016). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية - دراسة تطبيقية , "بحث في مجلة". سوريا: مجلة جامعة البعث، المجلد (38)، العدد (33).
5. جمال محمد يونس الزعبي. (2019). اثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية المصارف التجارية , رسالة ماجستير. جامعة الزرقاء- كلية الدراسات العليا - الاردن.
6. حياة نجار. (2019). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع المصارف التجارية العمومية الجزائرية، "مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية". الجزائر - سطيف: جامعة فرحات عباس / كلية العلوم الاقتصادية.
7. زينب مكي محمود البناء، و مهند الفاروق حميد. (2020). تأثير ادارة التوريد في سيولة وربحية المصرف، "بحث في مجلة". العراق / كربلاء: مجلة الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، المجلد (9) العدد (33).
8. سazan علاء الدين عمر، و سوزان عبدالكريم فرج. (2023). استخدام مؤشرات السيولة والربحية لتقييم الاداء المالي لشركة الاتصالات اسيايسل للفترة (2016-2021). مجلة اقتصاديات الاعمال - مجلد (5) عدد (3).
9. عبدالباسط علي جاسم الزبيدي. (2006). الاندثار في التشريع الضريبي العراقي - دراسة مقارنة , "بحث في مجلة دورية". العراق: الرافدين للحقوق، مجلد 8/ السنة الحادية عشر، عدد (27) جامعة الموصل.
10. عبدالعزيز شويش. (2019). إدارة المصارف مدخل تطبيقي , "كتاب". العراق / بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
11. عبدالله محييد حواس. (2021). مصادر التمويل غير الوداعية واثرها في الاداء المالي- عينة من المصارف التجارية الاردنية "رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية - لبنان.
12. غنية بوربيعة. (2012). محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي، "رسالة ماجستير". الجزائر: جامعة الجزائر 3 / علوم التسيير.
13. محمد جاسم محمد، و اشرف هاشم فارس. (2023). تأثير خصائص لجان التدقيق في الاداء المالي - دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية. مجلة اقتصاديات الاعمال- مجلد (5) عدد (3).
14. محمد عبد فهد. (2022). قياس أثر هيكل راس المال في المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية- الخاصة باستخدام نموذج (Panel Data). مجلة دراسات الادارية، المجلد 17 العدد 3، صفحة 220.
15. محمود جاسم محمد، و اشرف هاشم فارس. (2023). تأثير جودة الافصاح عن المعلومات الاستدامة على الاداء المالي- دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية. مجلة اقتصاديات الاعمال مجلد (5) عدد (2).
16. منيب خلف محييد. (2021). أثر ضمان الودائع في استقرار القطاع المصرفي العراقي , "بحث في مجلة". العراق / صلاح الدين: جامعة تكريت - مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17) العدد (53) ج (1).
17. نضال عبدالله ياسين المالكي. (2019). محاضرات المحاسبة المتوسطة. العراق / كربلاء: جامعة وارث الانبياء (ع) - كلية الادارة والاقتصاد/ قسم ادارة الاعمال.
18. نوري محمود احمد الصبيحي. (2019). تقويم اداء المصارف باستخدام مؤشر العائد على الاستثمار- دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. مجلة كلية المأمون، العدد الرابع والثلاثون.
19. هيل عجمي جميل الجنابي. (2015). إدارة المصارف التجارية والأعمال المصرفية , "كتاب". الأردن / عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
20. يوسف بن عبدالله الشيبلي. (2012). أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية , "كتاب". السعودية / الرياض.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية:

21. Dahham, D.L., et.al., (2019). Sources of Non-Deposit Financing and its impact on the profitability of Jordanian Commercial Banks, "Article". Australian Journal of Education: AUS journal.
22. Edson, I.W. (2015). The Effect of Financial Leverage on Commercial Banks' Profitability in Tanzania, "Masters thesis". Tanzania: Diss, The Open University of Tanzania.

23. Frederic, S. & Stanley, G. (2012). Financial Markets and Institutions, "Book". British: Copyright Pearson Education, Seventh Edition.
24. Innocent, E.C.,*et.al.*, (2013). Financial Ratio Analysis as a Determinant of Profitability in Nigerian Pharmaceutical Industry, "Article". Canada: International Journal of Business and Management, Vol. 8, No. 8.
25. Mishkin, F. (2007). The Economics of Money, Banking And Financial Markets, 8th ed., The Addition-Wesley, Boston.